Narang, Agustin Teras. *Reformasi Hukum: Pertanggungjawaban Seorang Wakil Rakyat*. Jakarta: Sinar Harapan, 2003, 269pp.

**ملخص**

**إصلاح القانون: مسؤوليات ممثل الشعب**

*Reformasi Hukum: Pertanggungjawaban Seorang Wakil Rakyat*

يعالج هذا العمل موضوع الدستور الإندونيسي الذي أقر في عام ١٩٤٥ و محتواه و فلسفته الأساسية و إمكانية تعديله من خلال الإجراءات القانونية المرتكزة على نظام سياسي ديمقراطي.

كتب هذا العمل في مرحلة التغييرات الهامة في إندونيسيا و التي تبعت سقوط كل من حكم النظام الجديد للرئيس سوهارتو عام ١٩٩٨ و عهد الإصلاح الذي تلاه. لقد تميزت فترة ما بعد عام ١٩٩٨ بظهور الأحزاب السياسية و بإجراء انتخابات ديمقراطية و نضال إندونيسيا لتأسيس نفسها كدولة ديمقراطية برلمانية في وجه القوى المنافسة.

إن المؤلف - المولود عام ١٩٥٥- خريج كلية الحقوق في جامعة إندونيسيا المسيحية، و بالإضافة لإنجازاته البارزة في مجال القانون فقد انخرط في العمل السياسي و مثَّل الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال خلال الانتخابات الوطنية منذ عام ١٩٩٨.

يركز كتاب إصلاح القانون أو  *Reformasi Hukum* في البداية على دراسة مفصلة للدستور الإندونيسي الذي أقر في عام ١٩٤٥ و ينظر في مدى قابليته للتعديل و التطور بتغير الزمن و الظروف. و يتطرق نقاش المؤلف للبنية المؤسساتية الناجمة عن دستورعام ١٩٤٥ و التي تتكون من انتخابات عامة و وسائل الاستقلال الإقليمي الذاتي.

يتألف نصف العمل من ملحقات تضم دستور عام ١٩٤٥ بحد ذاته و نص التعديلات المتعددة و الإضافات لهذا الدستور و التي أقرها البرلمان الاندونيسي. و تعد هذه الدراسة قيمة لأن الجدل حول أهمية دستورعام ١٩٤٥ لا يزال مستمرا في إندونيسيا حتى اليوم. و يتمحور هذا الجدل على وجه الخصوص بين المجموعات الوطنية التي تفضل صفة التعددية في الدستور و المجموعات الإسلامية التي تدفع نحو دولة إندونيسية ذات أساس إسلامي يرتكز على تعزيز دور التشريع القانوني الإسلامي.

بيتر ج. ريدل

ترجمة مها يازجي